

تعليل احكام متعددة بعللة واحدة قال ونحن نرى ان
نقدم على احتجاج فصلين احدهما في اثبات الاحوال
والثاني في تعليل الواجب وانما راي ذلك لان اختيار
طريق الجمع والتعليل يستدعي ثبوت الاحوال فان الوجود
لا يعقل والسلب لا يعقل فلو تعليل الاعلى القول بثبوت
الاحوال عند المحققين فاستدعي التعليل بثبوت الاحوال
وقد تمسك به فقدم القول فيها والمعتزلة يرون ان
الوجوب ينافي التعليل فاذا اسلك مسلك التعليل احتج
الي بيان عدم المناقات **فصل في اثبات الاحوال قال**
احوال صفة لوجود لا يتصف بالوجود آه **قلت** اعلم
ابها الطالب لدرك احكامها ان الاحوال لا يمكن ان تحتج بجد
حقيقي لان احد كحقيتي لا بد فيه من ذكر خاصية المحدود
التي بها قوامه وذلك محال في الاحوال اذ لو كان لها خاصية
لا دى الى اثبات محال للحال وهو محال وقد يورد على هذا
السؤال فيقال قد قسمتموها ويلزمكم في التقسيم ما يلزمكم
في التعميم اذ التقسيم لا بد فيه من فصل احد التعميمات
بما لا يثبت للآخر وفيه اثبات محال للحال والى جواب عن
هذا انما يلزم في قسمة التوزيع فانه يتفصل كل قسم عن
الآخر بفصل هو من الصفات النفسية اما هذه القسمة
فليست كذلك فان كون احد الاحوال معللة امر اضافي
ومعناه حد ودها عن العلة او ما وزمتها لها والقسم الاخر
انفصل بسلب الاضافة والاضافة ليست صفة اذ لا
يصح ان تكون صفة لاحدهما لانها معقول لا تعقل الا
بالتقياس الى امرين ولا تكون صفة لهما لا تتناع قيام
صفة

صفة واحدة بموصوفين ولما قسم الاحوال الى معللة وغير
معللة ضرب لكل واحد من التعميمات مثالا لافصح الايضاح
والبيان ومدار النظر في المسئلة يتبين على البحث في العموم
والتخصص فانا نجد السواد والبياض لوتين فقد اشتركا
في اللونية وهما مختلفان بالسواد والبياضية وما به
الاشتراك لا بد وان يكون مغاير المفهوم ما به الافتراق
فهما اضطرب الناس على ثلث فرق ففرقة صاروا
الى ان العموم والتخصص من عوارض الالفاظ ولا عموم ولا
خصوص في المعاني فمعنى العموم على راي هؤلاء استعداد
اللفظ لان يدخل تحت مسميات والتخصص ضرورة لالة
اللفظ على المعنى الواحد واختصاص ذلك اللفظ به
وفرقة اخرى ابوار هذه الامور الى الالفاظ وقالوا
اللونية صفة والسوادية صفة فللعرض المسمى سوادا
صفتان لونية وسوادية وفرقة ثالثة من المتكلمين
ردوا ذلك الى وجوه واعتبارات وامتنعوا من القول بانها
صفتان لموصوفات وربما قالوا الاعتبارات جزئية الحقيقة
وقالت الفلاسفة هي امور عقلية ذهنية لا وجود لها
في خارج الذهن وقالوا المطلقات لا وجود لها في الاعيان
وانما توجد في الازهان هذا تمام القول في نقل المذاهب
ومنحن الآن نورد كل فجئة فرقة وتكلم عليها ويلوح لك الحق
في هذه المسئلة في هذه المباحثة والله المستعان وعليه
التكالون **قال** صاحب الكتاب مقررا لما اختاره في
هذا الكتاب من القول بثبوت الاحوال وان كان في غير
هذا الكتاب مصرا بانفعالها من علم وجود جوهر
ولم يعلم تحيزه ثم استبان له انه متحيز فقد استجد علما